رئاسة الجمهورية

المجالس القومية المتخصصة

المجلس القومى للخدمات و التنمية الأجتماعية

تقريـــــــــــــر

عـــــن

أختـــلال البيئـــة العمرانيـــة

للمدينـــة المصريـــة

شعبـــة الأسكـــان و التعميـــر

نوفمبر ١٩٨٩

الدورة ١٠ خدمات

بسم الله الرحمن الرحيم

أختلال البيئة العمرانية للمدينة المصرية

لا شك أن اختلال البيئة العمرانية يختلف فى الدرجة و ليس فى الطبيعة من مدينة الى أخرى و ما يقال عن مدينة يمكن أن يقال عن بقية المدن الأخرى و قد أخذنا فى هذه الدراسة حالة مدينة القاهرة ذلك لأن مظاهر اختلال البيئة العمرانية بها اوضح ما يكون و الى الدرجة التى تجعل أنشطة الحياة البشرية بها سواء أكانت خاصة بالسكن أو بالعمل تتم فى مناخ غير ملائم بل و غير صحى من الناحيتين المادية Physical و النفسية Psyhchological هذا فضلا عن أن هذا الأختلال لا يتفق و المظهر الحضارى الواجب توفره فى عاصمة لها وزنها التاريخى مثل القاهرة ٠

و بداية يجب الاشارة الى الخلفية الجغرافية و التاريخية الهامة لأقليم القاهرة الكبرى لما فى هذه الخلفية من تأثير مباشر على التكوين المعاصر لهذا الأقليم و قلما نجد مدينة يؤثر موقعها و تاريخها على حاضرها و مستقبلها العمرانى و الحضارى مثل مدينة القاهرة ٠

أن الميز المعمور ــ و هو يمثل ٤٪ من المساحة الكلية لمصر ــ يختلف أساسا عن بقية السطح الجغرافى شبه غير المأهول ٠ فهو عبارة عن شريط ضيق من الأراضى الزراعية الخصبة على جانبى نهر النيل ٠ و يمتد هذا الشريط بطول البلاد من الجنوب الى الشمال بانحناءات هادئة ثم ينفرج عند أقليم القاهرة فى شبه مروحة مكونا دلتا النيل بفرعيه رشيد و دمياط ٠ و كان له فى الماضى عدة أفرع أخرى غير هذين الفرعين

أما الجزء الباقى و يمثل ٩٦٪ من مساحة مصر فله طبيعة أيكولوجية مختلفة تماما عن طبيعة الوادى اذ أنه فى مجموعه عبارة عن صحراوات جافة تتسم بالتضاريس العالية شرق الوادى و بالتسطح و المنخفضات المتسعة فى غربه و يكاد يخلو هذا الجزء الصحراوى من المستقرات البشرية فيما عدا بعض الجيوب المنعزلة من واحات و وديان متفرقة يسكنها حوالى ٦٪ من مجموع السكان ٠ فنحن اذن أمام طبيعتين مختلفتين للحيز المصرى احدهما زراعية خصبة و الأخرى صحراوية جافة و الخط الفاصل بينهما واضح تماما يكاد يشبه الخط الساحلى الفاصل بين اليابس و الماء ٠

أن الشكل الفريد شبه الخطى لواد زراعى ضيق يسير من الجنوب الى الشمال وسط صحراوات جافة على جانبيه ممتدة شرقا و غربا ثم انفراجه مكونا دلتا النهر قد حدد بصورة دائمة و نهائية مركز الثقل للمكان المصرى و ذلك عند تلاقى الوادى بالدلتا فى أقليم القاهرة ٠ و بذا أصبح هذا الأقليم الوسط الذى يبلغ طوله حوالى ٣٥ كيلومترا هو الأقليم الحاكم منذ فجر التاريخ حتى الآن ٠ كما أن الأعتماد الكلى على نهر واحد لبلد زراعى فى المقام الأول قد أضاف بعدا آخر لأهمية موقع الأقليم الأوسط فى السيطرة و الهيمنة على مصر أداريا و حربيا ٠

كانت هيليوبوليس الواقعة فى شمال الأقليم عاصمة لمصر فى بداية عصر الأسرات ثم انتقلت العاصمة الى منف أبان الدولة القديمة حوالى ٢٧٠٠ ق٠م٠ و خلال الدولة الحديثة كانت طيبة هى العاصمة الأدارية و الدينية للبلاد فيما عدا بعض الفترات القصيرة التى انتقلت فيها الى تل العمارنة فى مصر الوسطى و بعض المدن الأخرى فى الدلتا ٠

و من الملاحظ أن المصريين القدماء قد طبقوا مبادىء تخطيطية سليمة فى أنشاء مدنهم كما اتضح من حفريات تل العمارنة و مدينة كاهون بالفيوم (حوالى ٢٠٠٠ ق٠م٠) فاستخدموا شوارع عريضة لتقسيم المدينة الى أحياء و خصصوا حيا سكنيا لكل شريحة من شرائح المجتمع ٠ و أعطيت أسماء للشوارع و اشترط أن يكون لكل منزل كبر أو صغر حديقته الخاصة ٠ و زودت المساكن بنظام مغطى للصرف الصحى ٠ كما أن تخطيط المدينة كان يسمح لها بالأمتداد العمرانى و لكن فقط من ناحية الشمال ٠ و كان للمدينة القديمة مثل مدينة العصور الوسطى أسوار تحيط بها لحمايتها ٠ و الجدير بالذكر انه جاء فى أحد البرديات أن شروط البناء و لوائح التنظيم كانت خاضعة لتفتيش مستمر و أشراف دقيق من الرسميين المسئولين عن المدينة ٠

و فى العصر اليونانى الرومانى حين كانت مصر جزءا من حضارة البحر الأبيض المتوسط أتخذت الأسكندرية مركزا للحكم ثم انتقلت العاصمة مرة أخرى الى موقعها الطبيعى فى الأقليم الأوسط عند الفتح الأسلامى عام ٦٥٣ م٠ و أنشأت سلسلة متتالية من المدائن و هى الفسطاط ثم العسكر فالقطائع و اتخذت مقرا للولاة المعينين لحكم مصر من قبل الخلفاء الراشدين و الأمويين و العباسيين ٠

و ببناء القاهرة فى بداية الدولة الفاطمية منذ حوالى ١٠٠٠ عام استقرت فيها العاصمة حتى الآن و توالى عليها بعد الفاطميين الايوبيون و المماليك و العثمانيون ٠ ثم جاء القرنان الأخيران التاسع عشر و العشرون بأحداثهما المثيرة المتلاحقة و فتحا أبواب مصر على مصراعيها للحضارة الغربية العالمية و أعطيا عاصمتها القاهرة شكلها الحالى ٠

لم يتبق من العواصم القديمة بالأقليم الأوسط قبل قاهرة الفاطميين غير آثارها مثل أهرام ميدوم و سقارة و دهشور و الجيزة من العصور الفرعونية و حصن بابليون من العصر الرومانى و بعض الكنائس و الأديرة من العصر القبطى و بقايا الفسطاط و بعض المساجد مثل جامع عمرو بن العاص و جامع ابن طولون من العصر الأسلامى الأول ٠ و لذا فانه يمكن الفرض بأن المدينة الحالية بأحيائها و مساكنها و صروحها تبدأ من العصر الفاطمى و حتى الآن و هذه المدينة هى موضوع هذا البحث ٠ أما آثار القرون الأولى فستظل دائما مراكز تاريخية و ثقافية لها أهميتها الكبرى ليس لمصر فقط بل للعالم أجمع ٠ و لا يمكن أن يكون هناك تخطيط معاصر للقاهرة الا و كانت هذه المراكز بوزنها التاريخى و الحضارى أحد العناصر الرئيسية لهذا التخطيط ٠

مما سبق يتضح أننا لسنا هنا أمام مدينة واحدة متجانسة بل فى حقيقة الأمر أمام عدة مدن متجاورة تفصل بينها خطوط واضحة و ينتمى كل منها الى عصر من العصور التاريخية و تحتفظ كل منها بسمات هذا العصر التخطيطية و العمرانية بل و بنمط الحياة الذى كان سائدا ٠ أن الأنتقال من مدينة الى أخرى يعنى الأنتقال من حقبة تاريخية الى حقبة أخرى أكثر قدما ٠ لذا فانه يمكننا القول أن القاهرة فى حقيقة الأمر عبارة عن ثلاث مدائن متتالية الأولى هى المدينة التراثية و الثانية هى قاهرة القرن التاسع عشر و النصف الأول من القرن العشرين و الأخيرة هى الأمتدادات الكبيرة التى تمت خلال الأربعة عقود الأخيرة ٠

و كان نمط الأنتقال السكانى من مدينة الى أخرى يكاد يكون واحدا فى كل حالة و هو عبارة عن انتقال أبناء الطبقة العليا الى خارج المدينة القديمة يليها انتقال الطبقة الوسطى تاركين ورائهم الطبقة الدنيا و هكذا تتكرر نفس الحركة عبر التاريخ دائرة بعد دائرة من الأمتداد العمرانى الى الخارج حتى وصلت القاهرة الكبرى الى ما هى عليه الآن متخذة شكل مروحة تقريبا قاعدتها تلال المقطم الممتد من مصر الجديدة شمالا الى حلوان جنوبا ٠

أقامت المدينة التراثية دول متتالية من الطولونيين الى الفاطميين الى الأيوبيين الى المماليك و أخيرا دولة العثمانيين كما سبق ذكره ٠ و أضافت كل دولة من الروائع المعمارية ما جعل القاهرة بحق تمثل أكبر تجمع للتراث الأسلامى المعمارى و التخطيطى فى العالم كله ٠ و تمتاز المدينة التراثية بتجانس و اتساق عظيمين كما أن لها سمات مدينة العصور الوسطى و التى تتمثل فى الأحياء المهنية المتخصصة و الشوارع المتعرجة الضيقة و البيوت المفتوحة الى الداخل و شبه مغلقة تقريبا على الخارج فيما عدا نوافذ ضيقة ذات مشربيات ٠ و تخترق هذه المدينة شرايين رئيسية أهمها شارع المعز و الغورية و يمتد من باب النصر شمالا الى باب زويلة جنوبا و كذلك شارع مارسينا الممتد من ميدان السيدة شرقا الى ميدان القلعة غربا مارا بمسجد ابن طولون و يقع على هذين الشريانين مجموعة المبانى الأسلامية ذات الشهرة العالمية و كذلك الوكالات و الخانات و مراكز التجارة فى ذلك العصر ٠

أما مدينة القرن التاسع عشر فقد أنشئت عقب الأنفتاح الكبير على الحضارة الغربية فى أوائل القرن التاسع عشر و بعد تغلغل النفوذ الأوروبى فى كافة مجالات الحياة المصرية و ساهم فى تخطيط و بناء هذه المدينة ولاة و حكام الأسرة العلوية الحاكمة فى ذلك الوقت و الجاليات الأجنبية و الطبقة العليا من المجتمع المصرى و تشمل هذه المدينة الأحياء الآتية منطقة وسط المدينة و هى المركز الرئيسى للنشاط التجارى و المالى و المهنى و أحياء الزمالك و جاردن سيتى و المعادى و هى أحياء سكنية للجاليات الأجنبية و أبناء الطبقة العليا من المجتمع المصرى ثم أحياء العباسية و المنيل و شبرا لسكن الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة ٠ ثم جاءت أخيرا مصر الجديدة لتجذب أثرياء هذه الطبقة من المصريين و الأجانب فى النصف الأول من القرن العشرين ٠

و قد أقيمت هذه الأحياء جميعها على نمط التخطيط الغربى بمدارسه المختلفة ٠ خصوصا النمط الباريسى فى تخطيط وسط المدينة ٠ و كان للخديو أسماعيل دوره الكبير فى تعمير هذه المنطقة خصوصا عندما نقل مركز الحكم الى قصر عابدين بعد أن ظل فى القلعة قرابة ألف عام ٠ و شق طريق محمد على بمواكبه المشهورة ليربط المدينة القديمة بمدينته الجديدة ٠ أما الأحياء السكنية فكانت أوروبية الطابع بطرزها المختلفة فأنشأت المعادى على نمط البيوت الريفية الأنجليزية Cottages و أنشأت بأحياء الزمالك و جاردن سيتى قصور متميزة معماريا على نمط طرز القصور الفرنسية و الأيطالية و قلما نجد مثل هذا التجمع الممتاز من العمارة ما بعد الكلاسيكية Neu Classic (قبل أن يهدم الكثير منها) فى أى عاصمة أخرى حتى عواصم الغرب ٠ و حاولت مصر الجديدة أن تعطى لمبانيها طرازا أسلاميا و أن كانت غربية التخطيط ٠

أما أحياء الطبقة الوسطى فكان لها طابعها المميز أيضا ٠ شريان رئيسى (شارع العباسية - شارع شبرا - شارع المنيل) تسير فيه وسائل المواصلات العامة و تقع به الأنشطة المهنية و التجارية و الترفيهية

و يسكن على جانبيه الشريحة العليا من أبناء هذه الطبقة ثم شوارع سكنية خلفية ٠

أما المدينة الثالثة فتتمثل فى الأمتدادات الكبيرة التى تمت خلال الأربعين سنة الماضية حول المدينة الوسطى و التى جاء ت بها المتغيرات الجذرية الأجتماعية و الأقتصادية التى شهدتها مصر فى هذه الفترة و شملت هذه الأمتدادات مدينة نصر و مدينة الأوقاف و امتدادات أحياء المعادى و مصر الجديدة و حلوان و شبرا و منطقة الهرم بالجيزة ثم جاء ت أخيرا فى العشرين سنة الماضية امتدادات الأحياء العشوائيه لتحيط المدينه فى كل جوانبها تقريبا ٠

و من الملاحظ عموما أن هذه الأمتدادات الأخيرة تجاوزت كل محاولات التخطيط العمرانى التى بذلت لتنظيمها و تحديد اتجاهاتها كما أن طرزها المعمارية ليست على نفس الدرجة و القيمة التى كانت لأحياء المدينة الوسطى (مدينة القرن التاسع عشر و النصف الأول من القرن العشرين) بل اتسمت بعدم التجانس الشديد حتى انه يمكن أن توصف بالفوضى المعمارية أو الفوضى العمرانية ٠

و يمكننا أن نبرز فى هذا المجال عدة حقائق أساسية :

أولا كان للمدينة التراثية طابعها الأصيل الخاص بها كما كان للمدينة الوسطى أيضا طابعها الأوروبى المتميز و كان لها قيمة حضارية كبيرة و يرجع ذلك فى المقام الأول انه لكل منها وحدة متكاملة فى الثقافة و فى نمط الحياة أدى بالضرورة الى وحدة فى التخطيط و العمارة ٠

ثانيا لا تتمتع المدينة الثالثة (مدينة الأربعين سنة الأخيرة) بهذه القيمة الحضارية فى تخطيطها و معمارها كما ينقصها الى حد كبير وحدة الثقافة و وحدة نمط الحياة و قد أدى ذلك الى تنافر شديد فى التخطيط و العمارة ٠ و قد اتسمت هذه المدينة بالسرعة الكبيرة فى الأمتداد و التغيير و لذا فانها لم تنمو حسب تخطيط و فكر مسبق مثل سابقتيها و يرجع كل ذلك الى أن قوى و عوامل التغيير كانت أقوى و أسرع من ميكانيكية التخطيط و نذكر هنا على سبيل المثال الهجرة الريفية الكبيرة المفاجئة الى داخل المدينة ٠ كما تجدر الأشارة الى أن مساحة هذه الأمتدادات و التى أنشأت فى أربعين عاما فقط تزيد عن مساحة المدينتين الأولتين و التى تم انشائهما فيما يزيد على الألف عاما بما لا يقل عن ثلاث مرات ٠

ثالثا كانت كل من المدينة التراثية و المدينة الوسطى شبه مغلقة على سكانها تمثل كل منها حياة منفصلة تماما عن الأخرى ثم جاء ت المدينة الثالثة فى عصر اتسم بالثورية و تم فيه فتح القنوات بين المدن الثلاث مما أدى الى اختلاط الأنشطة و اختلاط الشرائح الأجتماعية كما أدى الى تصادم قيمى و سلوكى بين هذه الشرائح و تصادم أيضا فى المصالح و التطلعات انتهى الى ما نراه الآن من قلق و تشويه عمرانى شمل المدن الثلاث التراثية و الوسطى و الحديثة ٠ لقد تحولت القاهرة فى هذه الفترة من مدينة عاصمة الى مستودع ضخم لكل الأنشطة البشرية أنتاجية كانت أم غير أنتاجية و كذلك تخلت عن دورها العمرانى القيادى لتصبح تجمعا للأحياء المتباينة تستهلك الكثير من حيوية و موارد الدولة ٠

و مما يجدر الاشارة اليه هنا أن المدينة كسلطة مدنية لم يعد لها هيمنة كافية على شئونها داخل حدودها منذ أن أخذت بنظام الحكم المحلى عام ١٩٦١ • أنه من الملاحظ أن المشروعات الكبرى داخل المدينة تقوم بها الوزارات المركزية تاركة الأدارة اليومية و بعض المشروعات الاقل أهمية لسلطة المدينة • و نضرب بعض الأمثلة الواضحة على ذلك • أن تحديد استغلال شاطىء النيل بالمدينة متروك لوزارة الرى و تحديد ارتفاعات المبانى على شاطئيه من اختصاص وزارة الأسكان و قد قامت أخيرا وزارة النقل بأنشاء مشروع مترو الأنفاق كما تقوم وزارة التعمير بعمل الطريق الدائرى و المدن التوابع بل تقوم بأعداد التخطيط العمرانى للمدينة كما أن مشروعات المرافق و الخدمات من كهرباء و تليفونات و مياه و صرف تتبع وزارات الكهرباء و المواصلات و الأسكان و التعمير على التوالى • و مهما قيل فى محاولة التنسيق بين كل هذه الجهات فأن الأمر يختلف تماما لو وضعت جميعها تحت سلطة واحدة هى سلطة المدينة كما كان عليه الحال عندما كنا نأخذ بنظام البلديات من بدايات هذا القرن حتى عام ١٩٦١ • لقد كانت هذه الفترة بلا شك تمثل العصر الذهبى للمدينة المصرية و يجب علينا أن نشيد بما أدته بلديات مدننا الكبرى من خدمات فى مجالات العمران و التعمير حتى صار لبعضها شأن كبير ليس فقط على المستوى المحلى بل أيضا على المستوى الدولى مثل الأسكندرية و بورسعيد و القاهرة • و رغم قصر المدة التى عاشتها بلدية القاهرة (١٩٥٠ - ١٩٦١) ألا انها كانت كافية لأبراز مزايا هذا النظام فى أدارة المدن • و يكفى أن نقول أن أول تخطيط علمى شامل للعاصمة قد بدأ العمل فيه خلال هذه الفترة •

أن تعدد الجهات التى تعمل داخل المدينة الآن و تحت النظام الأدارى الحالى سينتج عنه بالضرورة تداخل الأختصاصات و صعوبة التخطيط و فقدان الهيمنة • و مما لا شك فيه أن تعدد السلطات قد أدى الى مزيد من التشويه المعمارى و التخطيطى و الذى نعانى منه الان شر معاناة •

و يمكن أن نوجز مظاهر هذا التشوه فيما يلى :

١ - نبدأ بالمظهر السلبى و أن كان أكثر أهمية من المظاهر المحسوسة و أشدها خطرا • و يتمثل ذلك فى هدم الكثير من المبانى ذات القيمة المعمارية و الحضارية و التاريخية أمام زحف قوى التغيير • لقد فقدت مصر فى المدينة الوسطى (مدينة القرن التاسع عشر و النصف الأول من القرن العشرين) ثروة معمارية لا يمكن تعويضها و لا يمكن تقديرها بمال نذكر على سبيل المثال : قصر شريف باشا صبرى - قصر النبيل عباس حليم - قصر محمد باشا سلطان - قصر هدى هانم شعراوى - بيت السيدة أم كلثوم و غيرها من القصور و يجرى حاليا الحديث نحو هدم كرمة أبن هانى (بيت الشاعر أحمد شوقى) و كان آخر القصور التى امتدت أليها معاول الهدم فى هذه السلسلة من التدمير الحضارى هو قصر بهى الدين باشا بركات بالجيزة • كما امتدت يد الهدم الى المدينة التراثية و فقدنا خلال الخمسين عاما الماضية ما يقرب من مائتى أثر أسلامى سجلها كرزويل فى بداية هذا القرن و ليس لها وجود الآن و أقيمت مكانها مبانى لا علاقة لها عمرانيا بالبيئة التراثية التى أقيمت فيها •

٢ - زحفت الأنشطة التجارية و المالية و المهنية و السياحية الى أحياء كان طابعها أسكانى فى المقام

الأول مثل جاردن سيتى و الزمالك و مدينة المهندسين و المعادى و مصر الجديدة و قد أدى هذا الأختلاط فى الأنشطة المتباينة الى فقدان الأتزان المعمارى و العمرانى لهذه الأحياء كما أدى الى اختلال فى استخدام الأراضى و المبانى و لا يشمل الحى الواحد العديد من هذه الأنشطة المتباينة فقط بل قد يشتمل المبنى الواحد أيضا عليها . فليس غريبا الآن أن نرى مبنى واحد يشتمل الدور الأرضى فيه على نشاط تجارى و تخصص بعض الأدوار كفندق و بعض الأدوار الأخرى للنشاط المهنى و الباقى للسكن . و قد تحولت بعض الأحياء بأكملها الى ورش لأصلاح السيارات مثل حى عابدين و حى الظاهر و حى السكاكينى و غيرها و هى تاريخيا أحياء سكنية لأبناء الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة

٣ - أقيمت أحياء عشوائية كاملة و شاسعة حول المدينة ريفية فى الطابع المعمارى و التخطيطى و يسكن هذه الأحياء الوافدون من الريف الى المدينة و قد حملوا معهم اليها نمط الحياة الريفية و سلوكيات الريفيين . و تسمى هذه الأحياء أحيانا بالأحياء الهامشية لتواجدها على هوامش الكتلة العمرانية للمدينة و أحيانا أخرى تسمى بالأحياء العشوائية ذلك لأنها نمت بسرعة كبيرة حول المدينة خصوصا فى المناطق الزراعية خارج تماما عن أشراف و هيمنة السلطة الرسمية للحكومة . و لا تراعى فى مناطق الأسكان العشوائى القواعد المبدئية للتخطيط فتتراوح عروض الشوارع بها من ٢ الى ٤ متر و نادرا ما تزيد عن ذلك كما أن هذه المناطق خالية تماما من الخدمات الأجتماعية مثل المدارس و الوحدات الصحية و مراكز البوليس و الأطفاء و غيرها . و بمجرد أن تصبح مناطق الأسكان العشوائى أحياء سكنية مستقرة يبارح سكانها الى طلب المرافق و الخدمات أليها و تجد السلطات الحكومية نفسها مضطرة الى قبول الأمر الواقع و تحاول أن تمد هذه الأحياء بالمرافق و الخدمات بقدر الأمكان و لكن على الرغم من ذلك تبقى هذه المناطق أقل تمتعا بالخدمات عن غيرها . و قد تعود السكان أن يعيشوا بدون مرافق سنوات طويلة . و لا يوجد فى هذه الأحياء نظام لجمع القمامة التى تتراكم فى المساحات الخالية و فى الشوارع و تتحول الى بؤر لتفريخ الحشرات خصوصا الذباب .

٤ - كثيرا ما نضطر تحت ضغط المشاكل العاجلة الى أيجاد حلول جزئية مع أغفال النظرة الكلية الشاملة للمدينة بعناصرها المتشابكة المتداخلة . و أحيانا ما يكون للحل الجزئى أثارا سلبية جانبية على نواحى عمرانية أخرى و أقرب الأمثلة على ذلك الكبارى العلوية التى توسعنا أخيرا فى أنشائها . لقد اضطررنا الى أقامة هذه الكبارى لمواجهة الحجم المتزايد لحركة المرور التى لم تعد الشوارع قادرة على استيعابها . و مع تسليمنا بأن هذه الكبارى قد ساهمت فعلا و الى حد كبير فى انسياب حركة المرور ألا أن مسارات بعضها خصوصا كوبرى شارع الأزهر يتعارض مع المفهوم الصحيح لتخطيط المناطق التراثية و الذى يستوجب أن يكون حجم المرور الآلى بها أدنى ما يمكن أن لم يختفى نهائيا حتى يتمكن المشاة من الأنتقال بين أجزائها فى سهولة و يسر و حتى يتوفر المناخ الملائم لمشاهدة الأماكن الأثرية و معايشتها . أن هذه الكبارى و حجم المرور عليها قد عاقت الرؤيا البصرية و الأستمتاع بالقيم الجمالية و الفنية لهذه الأحياء فضلا عن أنها قد شطرت القاهرة المعزية الى شطرين شبه منفصلين .

كذلك تم أنشاء مترو الانفاق دون أعداد تخطيط مسبق للميادين التي يمر بها مثل ميدان باب الحديد و ميدان التحرير • وكان من الواجب ربط تخطيط هذه الميادين بمشروع المترو أذ أنهما فى حقيقه الامر عملية واحدة متكاملة •

٥ — تداخل السلطات و الاختصاصات داخل المدينة و انتزاع الكثير من الصلاحيات التى كانت تقليديا تابعة للمدينة قد أدت الى ضعف سلطتها كما أدت الى عدم أعداد تخطيط متكامل بكافة مستوياته و تفاصيله مثل استخدامات الأراضى و غيرها من المحددات اللازمة لضبط النمو العمرانى و تحديد مساره و الحفاظ على بيئة عمرانية سليمة داخل المدينة • Zoning and Land Use

٦ — أن غالبية مناطق العمران و خاصة القاهرة الكبرى تفتقر الى القوانين و الأشتراطات الخاصة التى تحافظ على طابع كل منطقة و تعمل على عدم التكدس السكانى كما تعمل على تسهيل أمكانية خدمة كل منطقة بوسائل النقل و المرافق و بالخدمات العامة و المساحات الخضراء ••• الخ
و القوانين الخاصة بتوجيه و تنظيم المبانى المطبقة الآن قاصرة على مجابهة العمران على أسس علمية جمالية سليمة كما و أن الأشتراطات الخاصة لاى منطقة يجب أن تحدد أساسا على الكثافة البنائية — و بالتبعية الكثافة السكانية — علاوة على تحديد استعمالات الاراضى للحفاظ على طابعها و حتى لا تتدهور المنطقة اجتماعيا و اقتصاديا و جماليا •
و يلاحظ أن أدارات المدن بدلا من ان تتبنى الأشتراطات البنائية المعمول بها فى بعض المناطق — و كانت هذه الاشتراطات أفضل من الاشتراطات الواردة بقوانين المبانى و تقسيم الأراضى و لصالح هذه المناطق — نجد أن أدارات هذه المدن قد تناولت هذه الاشتراطات بالتعديل لا للافضل بل بالتعديل الذى يتعارض مع الاسس العلمية سواء من الناحية التخطيطية أو المعمارية • (١)

لقد أدى تداخل الأنشطة و الأمتدادات العشوائية و ضعف هيمنة المدينة و فى غياب تخطيط تفصيلى الى اختلال شديد فى البيئة العمرانية نوجز بعض مظاهره فيما يلى :

١ — فقدان الطابع المعمارى داخل الحى الواحد • فلم يعد منظر غير مألوف أن نرى فيلات منفصلة تجاورها عمارات شاهقة متلاصقة وقريبا منها مبنى أدارى مزجج و هذه المبانى تختلف فى الارتفاعات و فى الاحجام و فى الطرز المعمارية و لا يجمعها تجانس أو تناسق بل من الملاحظ شدة التنافر بينها وحى جاردن سيتى و حى المهندسين و حى الزمالك خير مثل على ذلك •

٢ — أختفاء الحدائق الخاصة (و العامة أيضا) و اقامة كتل من المبانى الصماء مكانها مما أفقد التتابع البصرى عنصرا هاما من عناصره الجمالية و هو الفراغ الأخضر بين كتل المبانى •

٣ — أدت الاضافات العلوية الى بعض المبانى الى تشوية كبير بها • فقد أقيمت هذه المبانى بطراز معمارى معين و أضيفت الادوار العلوية بطرز مختلفة تماما و تستخدم هذه الأدوار المستجدة فى الانشطة الوافدة ففقد المبنى بذلك وحدته المعمارية و يمكن ملاحظة هذه الظاهرة فى مبانى ميدان

البرازيل بالزمالك و سيدان باب اللوق و كذلك العمارة الشهيرة بشارع الدقي ذات الأدوار العلويـــــة الزجاجية ٠

٤ - أنشاء كل مبنى على حده دون النظر الى ما يجاوره من مبانى و كأنه وحدة منفصلة لا علاقة بينه و بين المبانى الأخرى الواقعة فى المجال البصرى و ما علينا الا أن ننظر الى سلسلة المبانى على كورنيـــش النيل الممتدة من مبنى موبيل أويل بجاردن سيتى حتى برجى كايرو بلازا بجوار كوبرى أبو العلا مـارا بفندق شبرد و فندق سميراميس الجديد و مبنى الجامعة العربية و فندق النيل هيلتون و مبنى الحزب الوطنى و فندق هيلتون رمسيس و مبنى التلفزيون و مبنى وزارة الخارجية الجديد ثم كايرو بلازا فقلمـا نجد تناسق بينها فى الأحجام و الأرتفاعات و الأشكال و كذلك فى الطابع المعمارى ٠ ذلك لأن كـــل منها صمم منفصلا دون محاوله تذكر لربطه معماريا مع ما يجاوره من مبانى أخرى و ربما كانت المحاولة الوحيدة الواضحة فى هذه المجموعة لأيجاد علاقة بصرية بين مبنيين كانت فى حالة مبنى بلدية القاهرة و مبنى فندق النيل هيلتون ٠

كما أن التباين و التنافر الشديد بين كتل المبانى عند مدخلى كوبرى الجامعة قد أفقد هذه المنطقـــة اتساقها رغم أهمية موقعها ٠

و ربما كان هذا التلوث البصرى أوضح ما يكون فى المدينة التراثية فقد أقحمت عليها مبانى حديثـــة دون النظر للطابع الأصيل لهذه المدينة ٠ فجاورت المساجد و المبانى الأثرية عمارات عالية ذات ألـوان و أشكال متنافرة و لا علاقة لها بالمبانى الأثرية القائمة ٠ و لم نجد مكانا لأقامة خزان مياه غيـــر ميدان القلعة الواقع على جوانبه أجمل المبانى الأسلامية فجاء هذا الخزان كجسم غريب شاذ فى وســط بانوراما تاريخية رائعة و لو كنا قد حافظنا على هذه المدينة لكان لدينا الان ثروة سياحية بل ثـروة ثقافية و حضارية قل أن نجد لها مثيلا فى أى مكان آخر فى العالم ٠

٥ - تحول الكثير من مبانى القاهرة خصوصا الواقعة منها على الشرايين الرئيسية للمواصلات مثل شـــارع رمسيس الى سلسلة متصلة من الأعلانات على كامل ارتفاع المبنى أو فوقه تعلن عن المبيدات الحشريـة و المشروبات و اللحوم الجافة و شركات الطيران و المنتجات الكهربائية لا نرى مثل هذا الوضع فـــى المدن الأخرى مثل لندن أو نيويورك أو غيرها ٠ فقد علت هذه الأعلانات بعض المبانى العامة ذات الطراز المعمارى المتميز مثل الاعلان فوق مبنى محطة السكة الحديد و شبيهه فوق الباب الرئيســـى لحديقة الأورمان ٠

٦ - التركيز الشديد على العنصر الأستثمارى للمبنى دون النظر الى الجوانب الجمالية قد أدى الى تجريـــد الشارع المصرى من عنصر الجمال و الراحة النفسية لساكنيه أو المارين به و أقرب مثل على ذلـــــك شارع الملك فيصل بالجيزة و المثل الآخر الصارخ على تغلب العنصر التجارى على العنصر الجمالـــى هو أقامة فندق الجزيرة شيراتون على حافة الجزيرة و هو موقع يعتبر من أجمل مواقع القاهرة و لـــم يكن الخطأ فى التضحية بهذا الموقع فقط و أقامة مكانه مبنى معماريا من الدرجة الثالثة بل فـــى أن هذا المبنى هو البداية التى تلتها عدة مبانى أخرى و أماكن انتظار السيارات و سوف تمتد هـــــذه

المبانى تدريجيا و تتقلص حديقة الحرية لكى يكون لها نفس مصير حديقة الأزبكية .

٧ - لم يقتصر التشويه و عدم التنسيق على المبانى نفسها بل امتد أيضا الى الأرصفة أمامها . فقد اختلفت فى طرق رصفها و تبليطها و مستوياتها فبعضها فوق مستوى الشارع بارتفاعات مختلفة و بعضها الآخر تحت منسوب الشارع حتى نكاد لا نرى رصيفا مستويا جيد الرصف لمسافة طويلة .
قامت الدولة باستخدام هذه الأرصفة المخصصة أصلا للمشاه فى اقامة مبانى معدنية عليها بلون برتقالى و استخدمتها لبيع البقالة و اللحوم و الخضروات و الفاكهة و سار الاهالى على منوال الحكومة فحولوا الأرصفة بدورهم الى محلات لأنشطة تجارية و مصليات و فى كثير من الأحيان امتد نشاط أصحاب الحوانيت الى خارج محلاتهم لكى يشمل الرصيف بل الشارع أمامهم .

٨ - لا يفوتنا أن نذكر صناديق القمامة التى وضعت على مجموعة منها على أرصفة شوارعنا . و فى أغلب الأحيان نراها مملوءة بالقمامة و تفيض القمامة على جوانبها و تترك على هذا الوضع أيام عديدة و تتحول الى مصدر للرائحة الكريهة و تجمع الحشرات و يؤدى طول تركها الى تفاعلات داتيه ينتج عنها ارتفاع حرارتها ثم اشتعالها و يترك الدخان يتصاعد منها الى أن تأتى النيران المشتعلة على ما فيها من قمامة

٩ - أستخدام الشوارع كمواقف للسيارات مما يعوق حركة المرور و انسيابها فى هذه الشوارع و يبلغ عدد صفوف الأنتظار فى بعض الأحيان ثلاثة فى شارع سعته أربعة حارات أى أن المتاح هى حارة واحدة فقط للمرور فى الأتجاهين .

لقد تعرضت هذه الورقة للتلوث البصرى داخل القاهرة و لم تتعرض للتلوث البيئى بعناصره المختلفة و نترك ذلك لبحث آخر أن شاء الله .

---

(١) و فى هذا المجال يجب الأشارة الى أنه قد تم فى عام ١٩٧٦ مراجعة قانون توجيه و تنظيم المبانى الذى كان مطبقا على مدننا منذ صدوره عام ١٩٤٢ و كانت أول محاولة للوصول الى قانون و لائحة تنفيذية مستجدة لتلافى النتائج السيئة بسبب تطبيق قانون عام ١٩٤٢ و تم استحداث مواد جديدة و منها الكثافة البنائية التى أخذ بها لأول مرة فى تشريعات المبانى فى مصر و جعلت منها قاعدة بنائية بهدف الحد من الكثافة السكانية و الوصول بها الى المعدلات المناسبة و بالتبعية تلافى العيوب المتعددة بسبب تطبيق القانون القديم من الناحيتين التخطيطية و المعمارية .

كما أن هذه المواد المستحدثة كانت ستؤدى الى توفير الحرية للمهندس المعمارى فى الأبتكار و الحصول على تنوع فى التشكيل الفراغى للمبانى و ترك المسافات اللازمة الأمامية منها أو الجانبية و الأستفادة بها فى عناصر وظيفية مكشوفة أو عناصر جمالية مثل المداخل و الدخلات و الأشجار و المساحات الخضراء و نوافير المياه ... الخ و بذا يمكن تلافى حدة استمرار الجدار البنائى على جانبى الطرق كما هو حادث الآن .

و لكن بعد صدور القانون ١٠٦ لسنه ١٩٧١ تم أصدار اللائحة التنفيذية له بالقرار الوزارى رقم ٢٣٧ لعام ١٩٧٧ تشمل المواد المستحدثة سابق الأشارة اليها الا انها أضافت مادة تقضى بأن تسرى أحكام المواد المذكورة أعتبارا من اليوم التالى لانقضاء مدة سنتين من تاريخ نشر اللائحة - ثم تم مدها الى فترة أخرى حتى ١٩٨٢/٣/٢٥ - و خلال الفترات الأنتقالية نصت اللائحة على أن تسرى أحكام القانون القديم . ثم بطريقة غير مباشرة ألغيت هذه المواد كليا ضمن اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمرانى و الصادرة بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ . و الأدهى من ذلك صدر القرار الوزارى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ بناءا على طلب محافظ الجيزة متضمنا أحكاما لا للأفضل بل للأسوأ مما جاء بقانون المبانى القديم الصادر عام ١٩٤٢ ثم عام ١٩٥٤ و ١٩٦٢

التوصيـــات

١ - أعطاء المدينة الحق القانونى فى المحافظة على المبانى ذات القيمة المعمارية أو التراثية بها بمـــا يستلزمه ذلك من تحديد هذه المبانى و تسجيلها و منع أجراء أى تغييرات أو تعديلات بها أسوة بما يتبع فى المدن و العواصم الأخرى الغربية و الشرقية و ذلك لما تمثله هذه المبانى من حضارة و تراث من الواجب صيانته و المحافظة عليه ٠

٢ - ضرورة استعادة المدينة سلطتها الأدارية و التخطيطية و التنفيذية داخل حدودها و ضرورة هيمنتهـا على جميع الأعمال بها و حتى تحقق التنسيق فى المشروعات و التناسق فى الطابع و الطراز ٠ و نتجنب التضارب و التعارض فى المخططات و السياسات كما نتجنب أيضا الأختلال فى البيئـــة العمرانية فى جوانبها المختلفة ٠

٣ - ضرورة أعداد تخطيط عمرانى شامل لكل مدينة على أسس علمية تتحدد فيه الكثافات البنائية و الكثافات السكانية و الأمتدادات العمرانية مع وضع مخططات تفصيلية تحدد استخدامات الأراضى كما تحـــدد طبيعة الأنشطة بكل حى و كذلك استخدامات المبانى و طابعها المعمارى و تهدف الى خلق بيئـة عمرانية صالحة تحقق احتياجات الأنسان العقلية و الوجدانية ـ و يجب أن يتم هذا التخطيـــط خصوصا تخطيط المدن الكبرى فى أطار تخطيط أقليمى و تخطيط قومى شامل ٠

٤ - أعادة النظر فى قوانين تنظيم المبانى بحيث يشتمل ترخيص البناء على نوعية استخدامات المبنى و لا يجب تغيير هذه الأستخدامات اذ أن تغييرها يؤدى الى اختلال فى هيكل الأقتصاد العقارى بمـا فى ذلك أسعار الأراضى ٠ كما يمنع تغيير اشتراطات البناء المعمول بها بأى منطقة الا اذا كـــان التغيير يؤدى الى اشتراطات أقل لا الى العكس كما يجرى حدوثه حاليا فى بعض الأحيان ٠ كما يجب أن يحقق قانون المبانى للمهندس المعمارى حرية كافية للأبتكار و الأبداع و الحصول علـــى تنوع فى التشكيل الفراغى للمبانى و ترك مسافات ملائمة حول المبنى و استخدامها كعناصر جماليـــة أو كمساحات خضراء و بذا يمكن تجنب استمرارية الجدار البنائى على جانبى الطريق و تحقيق تتابـع بصرى متنوع و متناسق ٠

٥ - منع استخدام الأرصفة للأغراض التجارية و أزالة ما تم تنفيذه من منشآت عليها حتى يقتصر استخدامها على الغرض الأصلى منها و هو سير المشاه عليها مع ضرورة تسويتها و رصفها أو تبليطها بمـــواد ملائمة لهذا الأستخدام ٠

٦ - ضرورة توفير الجراجات العامة و الخاصة و بسعات كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السيـارات حتى لا تستخدم الشوارع و الطرقات كمواقف للسيارات بالصورة التى هى عليها الآن ٠

٧ - أعطاء أهمية كبرى للمساحات الخضراء داخل المدن و العمل على زيادتها بكل وسيلة ممكنة مع ضرورة الأهتمام بغرس الأشجار بكل شوارع المدينة و طرقها ٠

٨ - أعادة النظر في القوانين و اللوائح الخاصة بالاعلانات على جوانب الطرق و حوائط المباني و وضع استراتيجية و سياسة عامة بها تحفظ للمدينة قيمها الجمالية و تمنع التلوث البصرى المنتشر حاليا بها

٩ - الأهتمام الخاص بالنظافة و وضع نظام يمكن معه توظيف القوى البشرية المتاحة فى نظافة الأحياء و الشوارع و الميادين ٠

١٠ - وضع سياسة قومية و محلية لصيانة مباني المدن من الداخل و الخارج و أعادة بياضها و طلائها على فترات محددة بما يحقق تناسق هذه المباني و حسن مظهرها الخارجى ٠

١١ - دعم الأجهزة التخطيطية و الهندسية بالمحافظات و المدن من حيث العدد والكفاءة المعمارية و التخطيطية مع الأستعانة بالخبرات المتاحة خارجها و دلك حتى تتمكن هذه الأجهزة من أعداد التخطيطات العمرانية السليمة و تنفيذها و مواجهة المتغيرات الأجتماعية و العمرانية بفهم و أدراك علمى معاصر ٠

١٢ - عدم التراخى فى تنفيذ قوانين التنظيم و اللوائح و التشريعات الحالية و المتعلقة بالأرتفاعات و الكثافات البنائيه و استخدامات الأراضى ٠

١٣ - لابد أن تأخذ الأجهزة الحكومية و وحدات القطاع العام المبادءة فى تنفيذ التوصيات التى سبق أن اقرتها المجالس القومية المتخصصة و المتعلقة بعدم أنشاء مباني أدارية أو خدمية جديدة داخل المدن و استخدام التسهيلات الكبيرة التى تمنحها المدن و المجتمعات الجديدة لأنشاء مثل هذه المباني بها للتخفيف من حدة التزاحم بالمدن الحالية و الحد من تدهورها العمرانى ٠

١٤ - أنشاء معهد علمى للبيئة الصحراوية يقوم بأجراء البحوث الخاصة بالتنمية الصحراوية فى كافة مجالاتها بما فى ذلك نظم البناء و المواد المحلية و الأسس التخطيطية و الطابع المعمارى الملائم لهذه البيئة و تطبيق نتائج هذه البحوث على المدن و المجتمعات الجديدة التى تقام فى المناطق الصحراوية ٠ و يمكن ان يكون هذا المعهد امتدادا للمعاهد العلمية الحالية ٠

١٥ - التوسع فى استخدام وسائل الأعلام فى نشر الوعى الثقافى و المعمارى و الفنى لدى المواطنين حتى يقفوا على المبادئ العامة فى التناسق العمرانى و المعمارى و فى تخطيط المدينة و الأحياء و الميادين و لكى يتأصل فيهم السلوك الحضرى السليم و يزدادوا معرفة بأهمية البيئة العمرانية الصالحة لسكان المدن من الناحيتين المادية و النفسية ٠

١٦ - الأخذ بمبدأ تعدد الأنماط فى الأدارة المحلية لكى يكون لكل مدينة أو محافظة نمطها الخاص بها

و الذى يتلائم مع طبيعتها الجغرافية و السكانية و بيئتها و امكانيات التنمية الأجتماعية و الاقتصادية بها

١٧ - أنشاء مجلس اعلى للتخطيط والعمارة والاثار تكون مهمته تنسيق وتنظيم المشروعات القومية وكذلك المشروعات العمرانية الرئيسية بالمدن الكبرى ومراقبة التشريعات الخاصة بالمبانى و التخطيط قبل اصدارها .

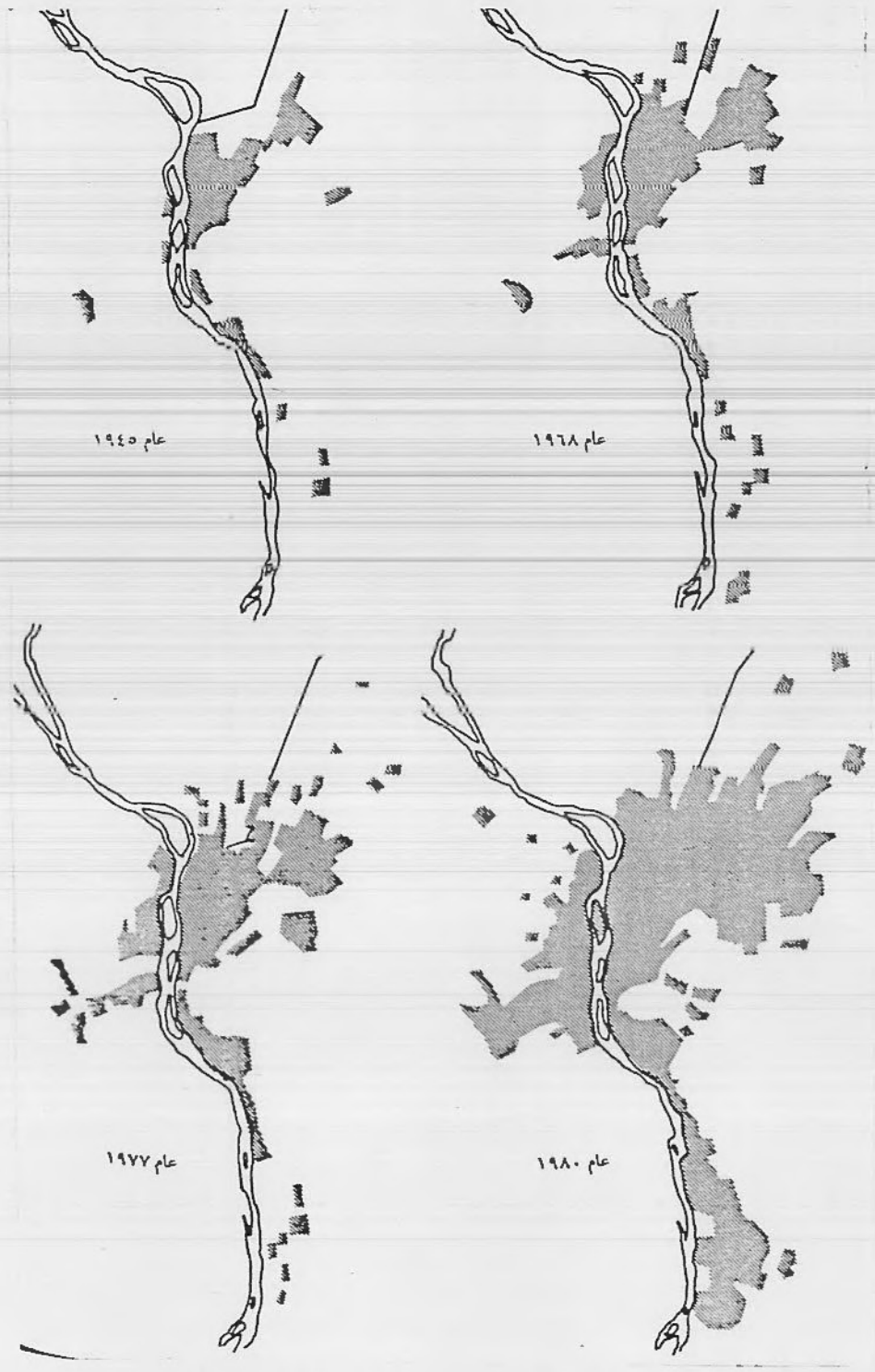

أمتدادات القاهرة على مدى خمسة و أربعين عاما فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٨٠ و واضح أن مساحة الأمتدادات فى هذه الفترة أكثر من المساحة الأصلية للقاهرة بمقدار حوالى ستة مرات

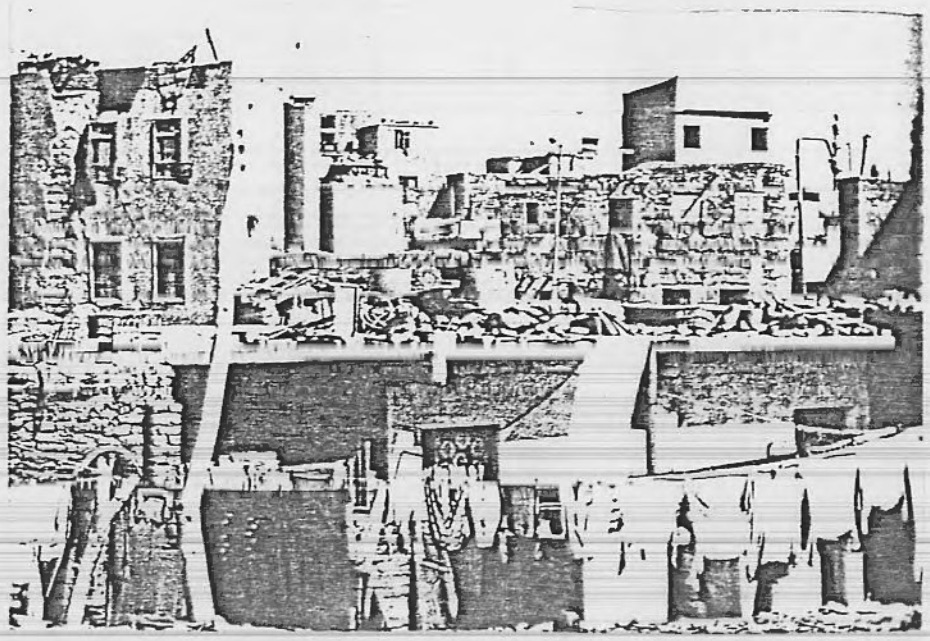

الأسكان العشوائى حول القاهرة

مناطق شاسعة ذات طابع ريفى

الأسكان الشعبى بمنطقة زينهم أدخل عليه السكان الكثير من التعديلات
لتلائم طابع حياتهم

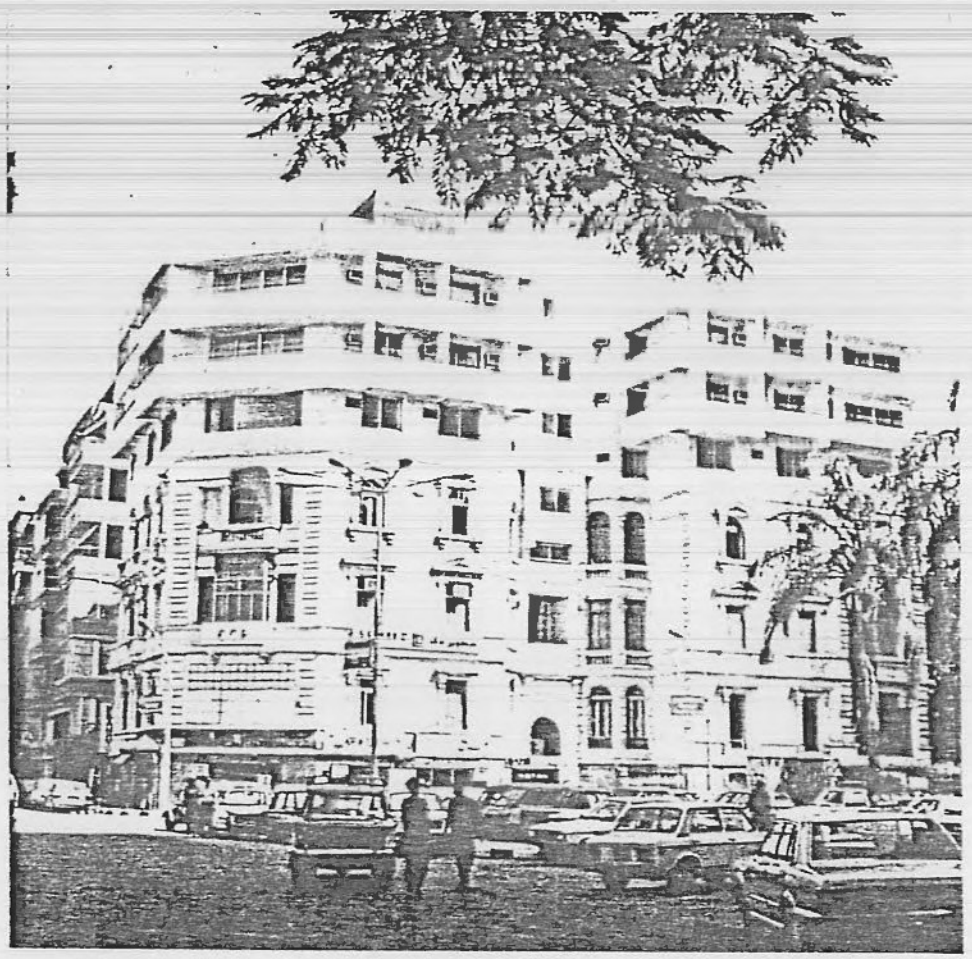

عمارة سكنية بميدان البرازيل بالزمالك أضيفت عليها أدوار مستجدة ذات طراز يختلف تماما عن طراز العمارة الأصلى و واضح التنافر الشديد بين الطرازين

و تستخدم هذه العمارة لأنشطة متعددة متباينة :

فندق و محلات تجارية و مكاتب مهنية و وحدات سكنية

نموذج للتنافر الشديد بين طراز العمارة الأصلى و طراز الأدوار المستجدة فوقها • العمارة الأصلية تستخدم كسكن و الأدوار الزجاجية العلوية تستخدم كعيادة أسنان (عمارة بشارع وزارة الزراعة بالدقى)

نموذج للتناسق بين العمارات فى الطراز و الأرتفاعات و المساحات الخضراء بين المبانى (أسكان متوسط بمدينة نصر)